مبادئ القانون

الفصل الدراسي الثاني
العام الدراسي ١٤٣٠ – ١٤٣١هـ

د.علي بن صالح الزهراني

أستاذ القانون التجاري والملكية الفكرية والصناعية وبراءات الاختراع المساعد

نظام التعليم المطور للانتساب

العلوم الادارية والتخطيط – قسم القانون

نطاق تطبيق القانون

عناصر المحاضرة

مواضيع المحاضرة:

- **نطاق تطبيق القانون على اللأشخاص**
- **نطاق تطبيق القانون من حيث المكان**
- **نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان**
- **تفسير القانون**

نطاق تطبيق القانون

- تثير مسألة نطاق تطبيق القانون وجوب تحديد نطاق تطبيقه من حيث الاشخاص ومن حيث المكان ومن حيث الزمان .
- ومن حيث الاشخاص هل يطبق القانون على جميع الاشخاص سواء علموا به او لم يعلموا وهل يجوز من لم يعلم ان يعتذر بجهله بالقانون؟
- فمن حيث النطاق المكاني هل يطبق القانون تطبيقاً اقليمياً على كل المقيمين في إقليم الدولة، أم على الوطنيين دون الأجانب فقط؟
- ومن حيث النطاق الزماني هل يسري فقط على الوقائع التي تنشأ بعد صدور ونفاذه ام يسري ايضاً على الوقائع والمراكز القانونية التى تمت قبل نفاذه؟

نطاق تطبيق القانون

اولاً: نطاق تطبيق القانون من حيث الاشخاص

- مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون
- الاستثناءات على هذا المبدأ
- الغلط في حكم القانون

ثانياً: نطاق تطبيق القانون من حيث المكان

- مبدأ إقليمية القانون
- مبدأ شخصية القانون

ثانياً: نطاق تطبيق القانون من حيث المكان (يتبع)

- **مبدأ إقليمية القانون:**
- يعني ان قوانين الدولة تطبق على كل المقيمين فيها وطنيين كانوا أم أجانب، كما أنه لا ينطبق على مواطنيها إذا كانوا على أرض دولة أجنبية إذ تسري عليهم قوانين الدولة التي يوجدون على أراضيها.
- فالقانون السعودي مثلا ينطبق على المقيمين في إقليم المملكة العربية السعودية وطنيين كانوا أو أجانب، كما يقف أثر القانون السعودي عند حدود إقليم المملكة، فلا ينطبق القانون السعودي حتى على المواطنين السعوديين الذين يكونون على أرض دولة أجنبية، **يطلق على هذه القاعدة قاعدة إقليمية القانون.**

نطاق تطبيق القانون من حيث المكان (يتبع)

- يتفق مبدأ إقليمية القانون مع سيادة الدولة على إقليمها، وقد ساد هذا المبدأ وحده حتى القرن الثالث عشر بعد الميلاد،
- ولا يخل التمسك بمبدأ إقليمية القانون بمبدأ عدم جواز التمييز بين المواطنين و الأجانب في بعض القوانين، ما دام ذلك وفقًا لقوانين الدولة ذاتها.

الاستثناءات على مبدأ الإقليمية

- يرد على مبدأ الإقليمية بعض الاستثناءات مثل الحصانة الدبلوماسية التي تعطي امتيازات جرى العرف الدولي على منحها لرؤساء الدول الأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية وموظفي الأمم المتحدة، وتقضي بعدم التعرض لهم، وإعفائهم من الضرائب، والرسوم، وعدم الخضوع للقضاء الجنائي، وعدم الخضوع للقضاء المدني والإداري إلا في حدود معينة

مبدأ شخصية القانون

مبدأ شخصية القانون

- ولكن مع تقدم وسائل المواصلات في العصر الحالي وازدياد العلاقات التي تربط بين مواطني الدول المختلفة، ظهرت الحاجة إلى التخفيف من تطبيق مبدأ الإقليمية، مما ييسر انتقال الأشخاص بين الدول، ويدعم التجارة والاستثمار
- ويعني هذا المبدأ ان يسرى قانون الدولة ليس فقط على المواطنين المقيمين على إقليمها فقط بل يمتد ليسري عليهم اذا وجود خارج اقليم دولتهم.
- وذلك يعني ايضاً عدم تطبيق قانون الدولة على الاجانب المقيمين على اقليمها.
- ومبرر ذلك ان القانون يوضع للناس لا للإقليم ، فيوضع القانون بمايتناسب مع عادات الناس وتقاليدهم واديانهم ولكل مجتمع طبيعته الخاصة التى تميزه عن غيره من المجتمعات.

نطاق تطبيق القانون من حيث المكان (يتبع)

الخلاصة :

- الأصل هو تطبيق مبدأ اقليمية القوانين ويعني ذلك ان يطبق قانون الدولة تطبيقاً اقليمياً على المواطنين والأجانب ولأشياء دون تجاوز حدود الدوله
- والاستثناء هو تطبيق مبدأ شخصية القوانين فيخضع الاجانب لقانون بلادهم على اقليم دولة اخرى
- وذلك فقط في الحالات التى لا يشكل فيها هذا التطبيق مساساً بسيادة الدولة او اقليمها او يصطدم مع قواعد النظام العام والاداب في هذه الدولة.
- وعليه يتم الأخذ بكلا هما وفقاً لحدود وشروط معينه

ثالثاً: نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان

- تتغير العلاقات التى يحكمها القانون داخل المجتمع تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث يتطلب ذلك وضع قواعد جديدة تتلاءم مع التطورات الجديدة
- وإلغاء قاعدة قانونية قديمة ووضع قاعدة جديدة تحل محلها يثير مشكلة تحديد نطاق سريانهما من حيث الزمان.

أولاً: إلغاء القاعدة القانونية:

- تسري قواعد القانون كأصل عام بأثر مباشر حتى ينقضي العمل به عن طريق الإلغاء، ويتجرد القانون من قوته الملزمة عند إلغائه
- **يقصد بإلغاء القاعدة القانونية تجريدها من قوتها الملزمة بالنسبة للمستقبل.**
- السلطة التي تملك إلغاء القاعدة القانونية هي ذاتها السلطة التي أصدرت القاعدة القانونية أو سلطة أعلى منها

صور إلغاء القانون

- ويتخذ إلغاء القاعدة القانونية عدة صور؛ هي
- **إحلال** قانون جديد محل قانون قديم.
- **تعديل** مادة أو مجموعة مواد في قانون قائم.
- **إحلال مادة** أو مواد جديدة محل مادة أو مواد في قانون قائم.
- **الاستغناء** عن مادة أو مجموعة مواد أو قانون دون إحلال قواعد محلها

أنواع الإلغاء

أنواع الإلغاء:

ينقسم إلغاء القاعدة القانونية إلى قسمين، هما: الإلغاء الصريح، والإلغاء الضمني

١ـ الإلغاء الصريح :

ويأتي في صورتين:

(أ) صراحة نص القاعدة القانونية:

يقصد بصراحة نص القاعدة القانونية أن القانون الجديد يقضي صراحة في إحدى مواده بنسخ أو إلغاء قاعدة سابقة عليه.

أنواع الإلغاء (يتبع)

(ب) انتهاء المدة المحددة لسريان القاعدة القانونية:

فقد يتم تجريد القاعدة القانونية من قوتها إذا نص القانون على مدة معينة لسريان التشريع، فقد يصدر قانون لمواجهة ظروف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية معينة، كحالة حرب، وينص القانون على أن العمل به يسري مدة قيام الحرب فقط

٢. الإلغاء الضمني

ويأتي في صورتين هما:

(أ) تعارض قاعدة جديدة مع قاعدة قديمة:

(ب) تنظيم ذات الموضوع من جديد

ثانياً: تنازع القوانين من حيث الزمان:

القاعدة العامة أن التشريع الجديد يسري بمجرد صدوره على الوقائع والتصرفات التي تحدث خلال الفترة بين العمل به حتى تاريخ إلغائه، **وهذا ما يسمى بالأثر المباشر أو الفوري للقانون.**

- ويترتب على ذلك أن المراكز القانونية الناشئة عن العقود التي حدثت قبل العمل بالتشريع الجديد تخرج عن مجاله؛ لأنها حدثت في ظل قانون آخر (القانون القديم)؛ وهذا القانون الأجدر بالتطبيق، وهذا ما يعرف **بمبدأ عدم رجعية القوانين.**
- يقوم هذا المبدأ على اعتبارات من أهمها: تحقيق العدالة، واستقرار المعاملات، والمنطق السليم

الاستثناءات على الأثر المباشر أو الفوري للقانون

هناك حالات معينة قد يتم فيها امتداد أحكام قانون جديد لوقائع سابقة على تاريخ نفاذه، ومن أهم هذه الاستثناءات ما يلي:

(١) النص على الرجعية صراحة:

لا يمتد النص على الأثر الرجعي للقوانين الجزائية التي تزيد من عقوبة جريمة قائمة، أو تجرم فعلاً كان في الأصل مباحًا.

(٢) القانون الأصلح للمتهم:

كحالات تخفيف العقوبة مقارنة بالوضع في القانون القديم، فإذا نص القانون الجديد على عقوبة أخف لمتهم لم يصدر في مواجهته حكم نهائي، في هذه الحالة يستفيد المتهم من القانون الجديد، ويحكم عليه بالعقوبة المخففة .

الاستثناءات على الأثر المباشر أو الفوري للقانون (يتبع)

(٣) اعتبارات النظام العام:

تمتد القوانين الجديدة إلى الماضي، حتى ولو كان في تطبيقها مساس بحق مكتسب نشأ في ظل القانون القديم؛

مثال ذلك، المسائل المتعلقة بالأهلية، فلو فرض أن القانون القديم حدد سن الرشد بـ (١٨) سنة ثم صدر قانون جديد يرفع سن الرشد إلى (٢١) سنة، فإن الأشخاص البالغين من العمر ثماني عشرة سنة يصبحون قاصرين رغم اكتمال أهليتهم طبقًا للقانون القديم.

تفسير القانون

- يقصد بتفسير القانون تحديد معنى القاعدة القانونية ومداها، وتنشأ الحاجة إلى تفسير القانون في حالة وجود خطأ لفظي في مادة من مواد القانون، بحيث لا يستقيم مضمون النص إلا بتصحيح هذا الخطأ
- كما يكون القانون بحاجة إلى تفسير إذا شاب قاعدة من قواعده شيء من الغموض؛ كأن يكون النص فضفاضًا إلى درجة أنه يحتمل أكثر من معنى، أو إذا كان النص مقتضبًا أو متناقضًا.

أنواع التفسير

- ينقسم تفسير القانون بالنظر إلى من يقوم به إلى أنواع ثلاثة:

أولاً: التفسير التشريعي

ثانيًا: التفسير القضائي

ثالثًا: التفسير الفقهي

تمت

بحمد الله